شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

اجتماع كركوك.. ما المعنى؟

للمرة الثانية تعقد الحكومة اجتماعاً لها في خارج العاصمة بغداد. فبعد البصرة التأم اجتماع مجلس الوزراء أمس في مدينة كركوك. وكان هذا العمل سيُعدّ مبادرة جيدة تستحق التصفيق والهتاف لولا ولولا..

وأوّل (لولا) أن الاجتماع الذي عقدته الحكومة في مدينة البصرة منذ ثلاثة أشهر لم يثمر شيئاً يُذكر لثغر العراق الذي كان باسماً وأحزنه وأدماه صدام حسين ولم يستطع خلفاء صدام بعد تسع سنوات من تربعهم على عرش السلطة ومن تبجحهم بأنهم جاءوا لنصرة شيعة العراق واستعادة حقوقهم وإنهاء مظلوميتهم، أن يُعيدوا إلى هذا الثغر بعضاً من ابتسامته المغيّبة، فالبصرة، كما العراق كله، على حالها من الإهمال والتخلف، وقد بُحّت أصوات أهلها وهم يطالبون ببعض من حصتهم في نفط محافظتهم.

و(لولا) الثانية إن الحكومة ورئيسها لم يحملا إلى كركوك أي بشارة أو وعد بحل المشكلة المتفاقمة لهذه المحافظة والمناطق الأخرى التي يُشار إليها بوصفها "متنازعاً عليها"، فرئيس الوزراء في كلمته في الاجتماع ألقى بالكرة نحو أهالي كركوك قائلاً: "إن حل مشكلة كركوك لا يتحقق بالقوة والإملاءات وإنما بإرادة أهلها وجماهيرها"، متغافلاً تماماً عن واجب الدولة، وبالذات الحكومة، في تنفيذ أحكام الدستور، وبخاصة المادة ١٤٠ التي تمتنع حكومة المالكي في عهدي ولايتيها الأولى والحالية عن تطبيقها، بل عن توفير مستلزمات التطبيق، من تطبيع الأوضاع إلى إجراء الإحصاء السكاني وتالياً استفتاء أهالي كركوك في مصيرهم لكي تتحقق إرادة أهالي وجماهير كركوك التي أشار إليها رئيس الوزراء في كلمته.

على هذا، فإن عقد اجتماع الحكومة في كركوك لا يتعدى في أحسن الأحوال كونه حركة استعراضية على غرار حركة الاجتماع في البصرة. بل انه بالإضافة إلى هذا ينطوي على إشارة لا تخلو من الاستفزاز في الظرف الحالي الذي تتوتر فيه على نحو غير مسبوق العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على خلفية عدم التزام رئاسة الحكومة باتفاقية أربيل (٢٠١٠) التي على أساسها تشكلت الحكومة الحالية.

رئيس الوزراء اختصر في كلمته مشكلة كركوك في قضية التقصير في تقديم الخدمات العامة وانجاز متطلبات الإعمار، فهو قال "هناك الكثير من الجوانب الخدمية في المحافظة بحاجة إلى الاهتمام على اعتبار أنها تمثل إحدى المرافق الحيوية في البلاد"، وأضاف أن "هناك ملفات كثيرة ينبغي الوقوف عندها لمنح صلاحيات استثنائية في البناء والاعمار لجميع المحافظات".

لا مشكلة كركوك ولا كل المشاكل العويصة التي تواجهها سائر المحافظات تُحلّ بإجراء استعراضي كعقد اجتماع الحكومة في هذه المحافظات، فالحاجة ماسة إلى إصلاح العملية السياسية وتعديل مسارها المنحرف وتشريع القوانين اللازمة لذلك وتنفيذ القوانين والأحكام المكرسة لذلك، وقبل هذا وذاك توفر الإرادة الحقيقية لحل مشاكل البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتحلي بالروح الديمقراطية اللازمة لهذا كله. وهذا برمته هو من مسؤولية الحكومة في المقام الأول وليس من مسؤولية أهالي كركوك أو البصرة أو الموصل أو الأنبار وسواها.

اللجنة القانونية البرلمانية تعتبر مذكرة الاعتقال اختباراً لتركيا

الهاشمي.. مطلوب للشرطة الدولية

أصدرت الشرطة الدولية (إنتربول) مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي بتهم جرائم وعمليات قتل ضد مدنيين.

وذكر موقع الشرطة الدولية أمس أن "مذكرة اعتقال صدرت بحق الهاشمي بتهم جنائية ووضع اسمه في النشرة الحمراء، للاشتباه في توجيه وتمويل هجمات إرهابية في العراق".

□ بغداد / المدى

وتعد قضية الهاشمي إحدى الملفات العالقة بين الكتل السياسية لاسيما بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية التي ينتمي إليها الهاشمي والتي تصر على حل قضية الهاشمي حلا سياسياً.

من جانبه عدّ عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب النائب حسون الفتلاوي أن إصدار مذكرة قبض دولية بحق الهاشمي هو "إجراء طبيعي ولكننا نراه قد جاء متأخراً". وبيّن الفتلاوي في حديث مع المدى أمس "أن التهم ليست تهماً اعتيادية وإنما هي قضايا متعلقة بالإرهاب، والمجتمع الدولي ينظر لمثل هذه القضايا بعناية خاصة"، وأوضح عضو اللجنة القانونية أن "هذه المذكرة تعدُّ اختباراً لتركيا وتجعلها بمواجهة منظمة الشرطة الدولية ونحن نراقب مدى استجابة تركيا التي ترتبط مع العراق بعلاقات اقتصادية تدر على الاقتصاد التركي الكثير من الأموال".

وأكد رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، أمس، أن بلاده مستمرة بدعم نائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي على الرغم من إصدار الإنتربول مذكرة حمراء بحقه، وشدد على أن الهاشمي مقيم في تركيا لأغراض علاجية وسيعود إلى بلاده متى ما انتهى من العلاج.

وقال أردوغان في تصريحات صحفية نقلتها وسائل إعلام تركية وأجنبية ردا على سؤال حول موقف بلاده من نائب الرئيس طارق الهاشمي ومذكرة الانتربول الصادرة بحقه "إن الهاشمي يتواجد في تركيا لأسباب صحية، وإنه متى ما انتهى من العلاج سيعود إلى بلاده".

وأضاف أردوغان "الهاشمي جاء إلى تركيا من أجل العلاج، ولتوضيح وجهة نظره بشأن قضيته المطروحة حاليا والتطورات بشأنها"، مؤكدا بالقول "نحن كنا ولا نزال وسنبقى نقدم دعمنا لطارق الهاشمي".

وكانت الحكومة قد أعلنت وعلى لسان المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي في ٢ من نيسان الماضي بأنه بصدد التحرك بإصدار طلب إلى الشرطة الدولية لاعتقال الهاشمي المتواجد خارج العراق.

ومن جانبه قال الأمين العام للإنتربول رونالد نوبل إن النشرة الحمراء للإنتربول للقبض على طارق الهاشمي "سوف تحد بشكل كبير من قدرته على السفر وعبور الحدود الدولية وان هذه القضية أيضا دليل واضح على التزام السلطات العراقية للعمل مع المجتمع العالمي للشرطة عن طريق الإنتربول للقبض على الأفراد الذين يواجهون اتهامات خطيرة".

من جهته، أعلن الهاشمي في بيان حصلت (المدى) على نسخة منه أن "هذه القضية سياسية منذ بدايتها وتنتظر حلا سياسيا".

وأضاف "لست فوق القانون لكن بشرط توفّر القضاء العادل والأجواء الأمنية التي تحفظ حياتي وحياة أعضاء حمايتي المعتقلين ببغداد والذين لا أشك ببراءتهم".

وتابع انه "في حال توفر القضاء العادل غير المسيّس وضمان امني وضمان حقي الدستوري المشروع سأمثل أمام أيّ محكمة حتى لو كانت في بغداد ذلك لأنني متأكد من براءتي".

وأشار إلى انه كان الثلاثاء على وشك العودة من أربيل عاصمة كردستان العراق لكنه عدل عن ذلك نزولا عند طلب سياسيين عراقيين لم يحدد هويتهم.

ونشر موقع الأنتربول نص بيانه حول قضية الهاشمي موضحا انه اصدر بناء على طلب من السلطات العراقية، النشرة الحمراء لنائب الرئيس طارق الهاشمي، للاشتباه في توجيه وتمويل هجمات إرهابية في البلاد وان اصدار العلامة الحمراء تمثل تنبيها إقليميا ودوليا لكل أعضاء الانتربول الـ ١٩٠ لتشخيص مكانه.

وأضاف أن "هذا الإجراء جاء اثر صدور مذكرة توقيف وطنية من قبل السلطة في العراق بحق الهاشمي بعد اجراء التحقيقات القضائية معه في إطار التحقيق الذي قامته به قوات الأمن العراقية واعتقال افراد حمايته وضبطها لمواد تفجير".

وأشار البيان إلى أن "العلامة الحمراء هي أقصى درجات التحذير وهي ستحد من تحركات الهاشمي بشكل كبير وقدرته على السفر وعبور الحدود الدولية بل هو أداة قوية من شأنها أن تساعد السلطات في أنحاء العالم وتحديد مكانه والقبض عليه".

وتابع البيان أن "العلامة الحمراء تحتوي على تفاصيل الهوية والمعلومات القضائية عن أحد الأشخاص المطلوبين، ويتم توزيعها للشرطة في كل من البلدان الأعضاء في الأنتربول، ويسعى لإلقاء القبض على أحد الأشخاص المطلوبين بغية تسليمهم"، مبينا أن "العلامة الحمراء هي ليست مذكرة اعتقال دولية ولكنها طلب ساري المفعول لمدة التوقيف المؤقت، وخاصة إذا كانت مرتبطة بالبلد الطالب من خلال معاهدة لتسليم المجرمين بين البلدين في الحالات التي تتم فيها الاعتقالات بناء على العلامة الحمراء".

وختم البيان بالإشارة الى انه "ينبغي العلم ان الفرد المطلوب القبض عليه بريء حتى تثبت إدانته".

يذكر أن مجلس القضاء الأعلى اصدر في ١٩ من شهر كانون الأول الماضي من عام ٢٠١١ مذكرة إلقاء قبض بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ومنعه من السفر، وعرضت وزارة الداخلية اعترافات لأفراد من حماية الهاشمي بتنفيذ سلسلة من العمليات المسلحة استهدفت عناصر أمنية وموظفين حكوميين وزواراً للعتبات المقدسة.

وكان من المقرر محاكمة الهاشمي المتواجد حالياً في تركيا الخميس الماضي غيابيا عن ثلاث جرائم سيتم التعامل معها في قضية واحدة، تتعلق باغتيال مدير عام في وزارة الأمن الوطني، وضابط في وزارة الداخلية الا انه تم تأجيلها للعاشر من أيار الحالي بسبب الطعن المقدم من فريق دفاعه إلى محكمة التمييز حول عدم اختصاص محكمة الجنايات بالنظر في الدعاوى التي يكون فيها ذوو المناصب العليا في الدولة طرفا فيها بحسب ما أوضح ذلك مجلس القضاء الأعلى.

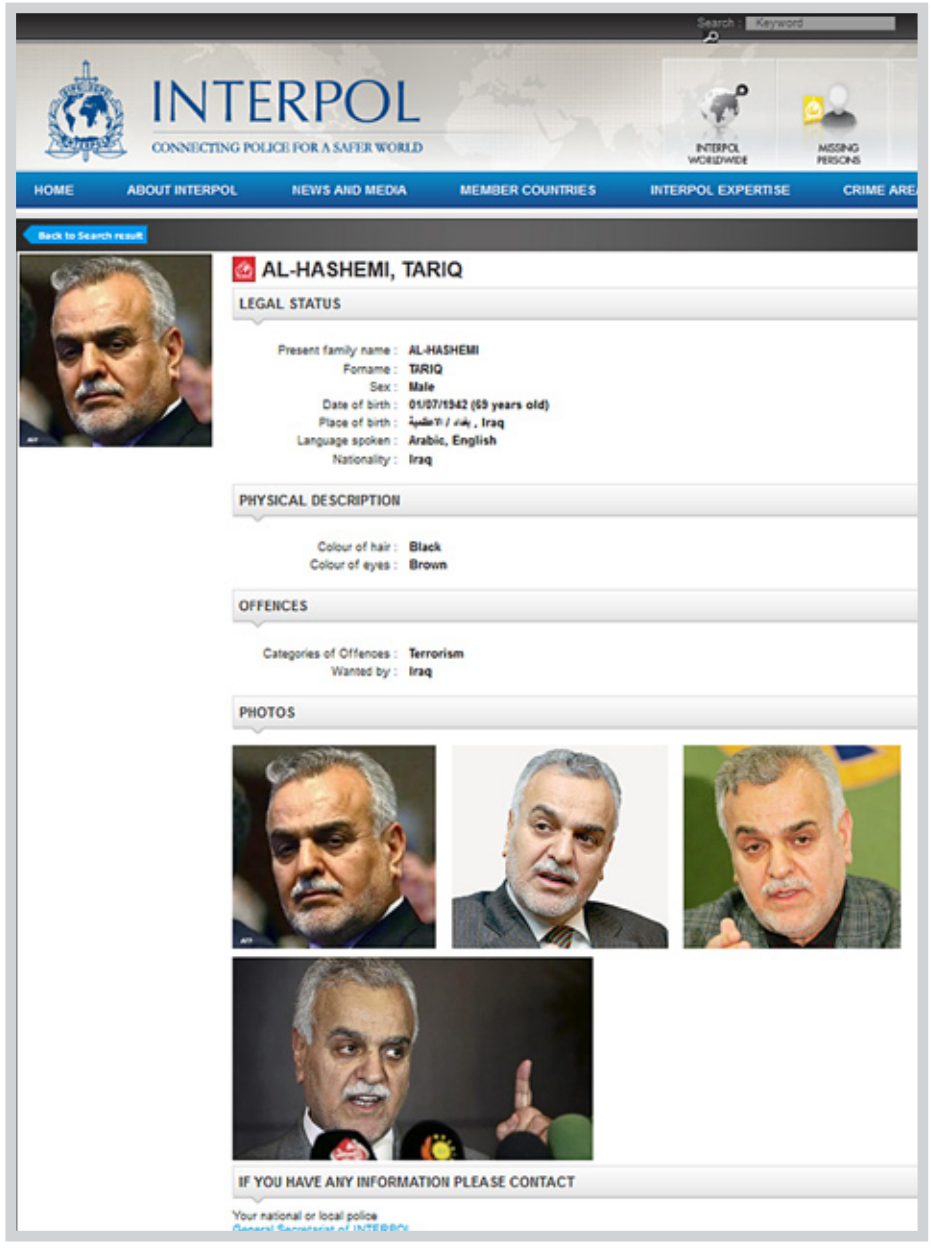

صورة الهاشمي كما وردت على موقع الانتربول.. (وكالات)

الاقتصادية النيابية تنتقد هيئة الاستثمار بشأن مشروع بسماية السكني وتصفه بالمتعثر

□ بغداد / المدى

انتقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية، أمس، إجراءات العمل التي تقوم بها هيئة الاستثمار في بناء مشروع المليون وحدة سكنية بمنطقة بسماية، وفي حين وصفته بالمتعثر، أشارت إلى أن الشركات الكورية التي تم الاتفاق معها غير قادرة على بناء الوحدات السكنية.

وقال عضو اللجنة الاقتصادية حسين المرعبي في بيان صدر أمس وتلقت (المدى) نسخة منه، إن "المبررات التي تتحدث عنها هيئة الاستثمار الوطنية بأن الوزارة المعنية لا تخصص الأرض أو الطرف الثاني لا يتعاون هو كلام غير مقنع ومجرد روتين"، مبيناً أنها "لا تحتاج إلى وقت طويل لتنفيذ مشروع بسماية".

ودعا المرعبي رئيس هيئة الاستثمار سامي الأعرجي إلى "إيضاح أسباب تعثر بناء هذا المشروع"، مشيراً إلى أن "هيئات الاستثمار في المحافظات تقدم في الوقت الحاضر عطاءات أفضل بكثير من المركز في الوقت الذي يفترض أن يكون أنشط للحاجة الماسة لإنشاء الوحدات السكنية".

ولفت المرعبي إلى أن "الشركات الكورية التي تم الاتفاق معها غير قادرة على بناء الوحدات السكنية"، مؤكداً أن "هناك العشرات من الشركات العالمية الرصينة التي تستطيع أن تبني هذه الوحدات بأسعار اقل من التي تم الاتفاق عليها".

حسين المرعبي

وأشار المرعبي إلى أن "البرلمان وعد المواطنين خلال هذه الدورة الانتخابية ببناء مليون وحدة سكنية"، معتبراً أنه "لم يتم حتى الآن بناء أي وحدة سكنية".

وتقع مدينة بسماية إلى الجنوب الشرقي من مدينة بغداد وتبعد حوالي (١٠) كم من حدود مدينة بغداد على الطريق الرابط بين بغداد- كوت.

واتفقت هيئة الاستثمار الوطني مع شركات كورية وأميركية لبناء ٢٠٠ ألف وحدة سكنية في بغداد والبصرة، من أصل مليون وحدة تسعى لتنفيذها لنهاية عام ٢٠١٤.

وافتتحت الهيئة في ٢٥ أيلول ٢٠١١، باب التسجيل وعبر موقعها الالكتروني على هذه الوحدات السكنية، بعد أن بينت أن أولوية التسجيل ستكون للموظفين ومن ثم المتقاعدين ومن ثم المواطنين، إلا أن التنفيذ تأخر، وعزاه رئيس هيئة الاستثمار إلى المفاوضات الأخيرة مع الشركة الكورية المنفذة للمشروع.

"كتيبة مدفعية" من بغداد إلى كركوك.. والكرد يعتبرونها تهديداً للإقليم

□ بغداد / المدى

طالبت كتلة التحالف الكردستاني، امس، مكتب القائد العام للقوات المسلحة بسحب كتيبة مدفعية تابعة للجيش وصلت مؤخرا إلى محافظة كركوك، فيما اكدت أن استهداف كركوك من قبل المركز يعد استهدافا لإقليم كردستان باعتبارها جزءا منه.

وقال القيادي في الكتلة خالد شواني في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "التحالف الكردستاني يطالب وزارة الدفاع العراقية ومكتب القائد العام للقوات المسلحة بضرورة سحب كتيبة المدفعية التي وصلت مؤخرا إلى محافظة كركوك"، مشددا على ضرورة "إعادة الكتيبة إلى مناطقها الأصلية التي جلبت منها قبل أيام".

وكانت بعض وسائل الإعلام قد ذكرت أن الجيش العراقي حرك كتيبة للمدفعية من منطقة المحمودية جنوب العاصمة بغداد إلى محافظة كركوك يوم الخميس ٣ أيار ٢٠١٢ وتوجهت بعد وصولها للمحافظة إلى منطقة كي وان التي تقع شمال المحافظة والقريبة من محافظة أربيل.

وأكد شواني أن "تحريك كتيبة مدفعية من بغداد إلى كركوك يجب أن يتم بالتشاور بين الحكومة الاتحادية والإدارة المحلية لمحافظة كركوك"، معتبرا أن "بقاء هذه الكتيبة في مكانها الحالي سيؤدي إلى حدوث توتر".

ودعا شواني إلى "عدم استخدام الجيش لحسم الخلافات السياسية التي تحدث بين الإقليم والمركز"، وشدد على "ضرورة تهدئة الأوضاع وعدم اللجوء إلى لغة العنف والقيام بنشاط عسكري في تلك المناطق".

وبين شواني وهو أحد النواب الكرد عن محافظة كركوك أن "الكرد يعتبرون كركوك جزءا من كردستان ولهذا فإن استهداف المدينة يعد استهدافا للإقليم"، معتبرا أن "المواطن الكردي ربما يشعر بأن تحريك هذه الكتيبة استهدافا له".

وتأتي مطالبة التحالف الكردستاني بسحب كتيبة المدفعية من محافظة كركوك بالتزامن مع زيارة رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي للمحافظة، أمس، وعقده اجتماعا لمجلس الوزراء في المدينة بحضور عدد من الوزراء ومحافظ كركوك ورئيس مجلسها، لمناقشة الأوضاع العامة في المحافظة، والذي أكد المالكي عقبه في بيان صدر عن مكتبه أن هوية كركوك "عراقية" ولا تطغى عليها هوية أخرى، مشددا على أن حل مشكلتها لا يتحقق بالقوة والإملاءات وإنما بإرادة أهلها وجماهيرها.

وكان المالكي قد وصل كركوك أمس على رأس وفد وزاري، وسط إجراءات أمنية مشددة استعدادا لعقد جلسة لمجلس الوزراء في المحافظة، في ثاني تجربة بعد الجلسة لمجلس الوزراء التي أجراها في البصرة مطلع العام الحالي.

يذكر أن وزارة الدفاع العراقية أعلنت لأول مرة في ٣١ كانون الاول ٢٠١١ أنها أدخلت مدافع أميركية حديثة في خدمة الجيش العراقي"، مبينة أن "تلك المدافع عيار ١٥٥ ملم، والمدفع الذاتي الحركة علامة m١٠٩ والمدفع المسحوب ١٩٨ ملم علامة m".

المدفعية العراقية.. (أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون